الأمم المتحدة

A/HRC/21/63

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، سوريا ب. سوبيدي

موجز

شهد العام ٢٠١١ الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقات باريس للسلام، التي وطدت عملية السلام في كمبوديا. وتنبع ولاية المقرر الخاص من هذه الاتفاقات. ومع اقتراب البلد من انتخاباته العامة، المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٣، فإن الوقت مناسب لتقييم التقدم المحرز على مدار السنوات العشرين الماضية والتغلب على التحديات المستمرة في مجال الحوكمة.

وقد أنجزت كمبوديا تقدماً كبيراً منذ إبرام للاتفاقات، إذ حققت العديد من المراحل الرئيسية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعقدت أربعة انتخابات وطنية أو برلمانية وثلاثة انتخابات محلية أو بلدية. وجرت الجولة الأخيرة من الانتخابات البلدية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ومن المقرر إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٣. وتعد تلك الأحداث حاسمة في مسيرة البلد نحو إرساء الديمقراطية. وهذا هو السياق الذي ركز من خلاله المقرر الخاص بعثته السادسة إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على تقييم حالة حقوق الإنسان في مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعملية الانتخابية في كمبوديا، بما في ذلك القوانين والسياسات والممارسات المنطبقة على الانتخابات في سياق التزامات البلد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لضمان انتخابات دورية حرة ونزيهة. وكانت البعثة مثمرة. وركزت بعثة سابعة اضطلع بها في أيار/مايو ٢٠١٢ على أثر الامتيازات العقارية الممنوحة لأغراض اقتصادية على حقوق الشعب في كمبوديا، وهي موضوع إضافة لهذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

وعلى أساس المعلومات التي استلمها المقرر الخاص أثناء بعثته السادسة، فإنه يرى أنه ينبغي إجراء إصلاحات لضمان أن تكون الانتخابات في كمبوديا حرة ونزيهة وأن يستطيع الكمبوديون ممارسة حقهم في الحكم الديمقراطي في بيئة سياسية حرة. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء استمرار أوجه القصور في القدرات ذات الصلة بالعملية الانتخابية. فلا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا إذا كانت هناك بيئة سياسية حرة ويستطيع الناس ممارسة حقوقهم وحرياتهم، مثل حرية التعبير والتجمع والحق في الترشح للانتخابات. ويجب على الحكومة، من أجل إجراء انتخابات موثوقة، أن تضمن وجود معايير جيدة تتماشى مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان قبل عملية الإدلاء بالأصوات وخلالها وبعدها.

واستفادت كمبوديا من التوصيات الصادرة عن الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لإصلاح العملية الانتخابية في ضوء أوجه القصور التي حددت في الانتخابات السابقة. غير أنه من المؤسف أن معظم هذه التوصيات لم تنفذ حتى الآن. ووفقاً لذلك، يركز هذا التقرير على تقييم استقلالية اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان الإقليمية للانتخابات وقدراتها بوصفها من مؤسسات الدولة المسؤولة عن إعمال حقوق الشعب. وهناك عيوب جسيمة في إدارة عملية الانتخابات في كمبوديا وهناك حاجة إلى إصلاحات عاجلة وأخرى طويلة الأجل لإعطاء الكمبوديين الثقة في العملية الانتخابية وفي أعمال اللجنة الوطنية للانتخابات. وإذ يضع المقرر الخاص هذه الأمور في اعتباره، فإنه يقدم توصيات بناءة لإصلاح العملية الانتخابية ويأمل في أن تتخذ الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة الآخرون خطوات لتنفيذها.

وفيما يتعلق بتأثير الامتيازات العقارية الممنوحة لأغراض اقتصادية على حقوق الناس، يرى المقرر الخاص أن التكلفة الإنسانية لمثل هذه الامتيازات كانت باهظة. وفي كثير من الأحيان، كان الافتقار إلى عقد مشاورات ومفاوضات سليمة مع الأشخاص المتضررين، عند منح مثل هذه الامتيازات، مصدراً كبيراً للقلق. ودعا المقرر الخاص في الماضي الحكومة إلى تعليق امتيازات عقارية جديدة لأغراض اقتصادية حتى يكون هناك إطار سياساتي مناسب يفي بمعايير الشفافية والمساءلة ويُمكّن الأشخاص المتضررين من المشاركة في هذه المشاورات قبل منح الامتيازات. ولذلك أعرب المقرر الخاص عن سروره، أثناء زيارته السابعة إلى البلد، لإصدار رئيس الوزراء قراراً بوقف منح امتيازات عقارية جديدة لأغراض اقتصادية، وتعهد باستعراض الامتيازات القائمة. ويرحب المقرر الخاص بهذا القرار ويدعو الحكومة إلى ضمان أن يكون هذا الاستعراض تشاركياً وشفافاً وشاملاً. وتحتوي الإضافة لهذا التقرير تحليلاً لطبيعة وأثر الامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية والامتيازات العقارية الأخرى، بالإضافة إلى التوصيات التي قدمها المقرر الخاص لمواجهة الآثار السلبية لهذه الامتيازات على حياة الكمبوديين، وخاصة الفقراء في المناطق الريفية والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع.

ويدرك المقرر الخاص أن كمبوديا، باعتبارها بلداً نامياً، ترغب في الاستفادة من أراضيها ومواردها الطبيعية بغية تشجيع التنمية وتحقيق الرخاء. ويسلم بأن الظروف التاريخية، بما في ذلك سياسات نظام الخمير الحمر، أدت إلى انتشار النزاعات على الأراضي التي تسعى الحكومة إلى احتوائها. كما أنه يدرك أن هناك برامج امتيازات عقارية لأغراض اجتماعية تنطوي على توزيع الأراضي على من لا يملكون أرضاً. ومع ذلك، يرى المقرر الخاص أنه ينبغي منح امتيازات الأراضي وإدارتها في إطار قانوني وسياساتي سليم يشمل احترام حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق الشعوب الأصلية والفقراء في المناطق الريفية والأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٤	٥
ثانياً –	متابعة توصيات التقارير السابقة	١٥-١٧	٨
ثالثاً –	البلاغات المرسلة إلى الحكومة	١٨-٢٣	٨
رابعاً –	أحدث التطورات في مجال حقوق الإنسان	٢٤-٣٨	١٠
	ألف – الحقوق المتعلقة بالأراضي والسكن	٢٥-٣٠	١٠
	باء – حرية التعبير	٣١-٣٣	
	جيم – الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا	٣٤-٣٦	
	دال – المدافعون عن حقوق الإنسان	٣٧-٣٨	
خامساً –	دور مؤسسات الدولة في سياق الانتخابات	٣٩-٥٨	
	ألف – انتخابات مجالس البلديات	٤٢-٤٦	
	باء – الانتخابات الوطنية	٤٧-٥٠	
	جيم – التحديات الرئيسية التي تواجه العملية الانتخابية في كمبوديا	٥١-٥٨	
سادساً –	الاستنتاجات	٥٩-٦٤	
سادساً –	التوصيات	٦٥-٨٢	

أولاً- مقدمة

١- هذا هو التقرير الرابع الذي يقدمه المقرر الخاص الحالي المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/١٨.

٢- واضطلع المقرر الخاص ببعثته السادسة إلى كمبوديا في الفترة بين ٥ و١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بهدف إجراء تقييم لحقوق الإنسان في مؤسسات الدولة ذات الصلة بالعملية الانتخابية في البلد، بما في ذلك القوانين والسياسات والممارسات المنطبقة على الانتخابات في سياق التزامات البلد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لضمان إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة. كما اضطلع المقرر الخاص ببعثته السابعة للبلد في الفترة بين ٤ و١١ أيار/مايو ٢٠١٢، مركزاً على آثار الامتيازات العقارية الممنوحة لأغراض اقتصادية وغيرها من الأغراض على حقوق الشعب. وأعرب المقرر الخاص عن امتنانه للحكومة لإبدائها التعاون خلال بعثاته ولاستعدادها للعمل معه بطريقة بناءة. وأبدى تفاؤله من استجابة الحكومة للمسائل التي طرحها. كما وجه التهنئة للحكومة على رئاستها الحالية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣- وسعى المقرر الخاص، خلال بعثاته، إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره السابقة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، وإلى رصد ومعالجة مسائل حقوق الإنسان الأخرى في البلد، مثل النزاعات المتعلقة بالأراضي وحرية التعبير ومشروع قانون عن تكوين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وأثناء بعثته السادسة، التقى المقرر الخاص بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، وحائزي الحقوق وممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة إقليمية للانتخابات، والشرطة الوطنية الكمبودية ووزارة الدفاع، بالإضافة إلى معلقين ودبلوماسيين أجانب وجهات مانحة وفريق الأمم المتحدة القطري. كما التقى سكان بيونغ كاك وبورى كيلا وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حديثة العهد، بما في ذلك الشعوب والمجتمعات الأصلية المتضررة من النزاعات على الأراضي والامتيازات العقارية لأغراض اقتصادية وعمليات الإخلاء القسري.

٤- ولم يلتق المقرر الخاص رئيس الوزراء ولكنه أعرب عن امتنانه له لإرسال مبعوث عنه.

٥- ويرحب المقرر الخاص بالتقدم المحرز في بعض المجالات، وخاصة قرارات إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين لمشروع قانون بشأن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والسعي إلى تسوية نزاعات الأراضي في بيونغ كاك عن طريق التفاوض. وأبدى المقرر الخاص تفاؤله من أن رئيس الوزراء أخذ بنفسه زمام المبادرة لكي تمنح بلدية بنوم بنه أكثر من ٦٠٠ سند من سندات ملكية الأراضي إلى من تبقى من سكان المنطقة التي تبلغ مساحتها ١٢,٤٤ هكتاراً. وحث المقرر الخاص الحكومة على توسيع عملية المشاورات

لتشمل الأسر المستبعدة من المرسوم الفرعي رقم ١٨٣ الصادر في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، وعلى حل النزاع بطريقة سلمية بما يرضي جميع الأطراف المعنية.

٦- ومما يدعو إلى التفاؤل أيضاً ملاحظة أن كمبوديا واصلت العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما يتضح من وضع الصيغة النهائية لمشروع تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن العمل الذي بدأته الحكومة لتنفيذ توصيات عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان يستحق الإشادة.

٧- ويؤكد دستور كمبوديا على أنها ديمقراطية برلمانية ليبرالية، وأن الانتخابات هي محور الديمقراطية. ومنذ الانتخابات التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، وعقد الكمبوديون في جميع أنحاء البلد آمالاً كبيرة على الديمقراطية، وأظهرت بعثة المقرر الخاص السادسة إلى البلد مرة أخرى مدى جدية جميع الأطراف الفاعلة في التحضير للانتخابات القادمة. ويتطلع الكمبوديون إلى مستقبل ديمقراطي أمامهم. وبعد فترة قصيرة نسبياً من الديمقراطية، اعتاد الكمبوديون على فكرة التصويت، وعزز منظمو الانتخابات قدرتهم على القيام بذلك بدرجة كبيرة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في ترسيخ هذا التعطش للديمقراطية لدى شباب البلد. وأبدى المقرر الخاص تفاؤله من الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية للانتخابات لوضع برامج للوصول إلى السكان الشباب الذين تزداد أعدادهم.

٨- وبشكل أعم، عززت الحكومة والمؤسسات الانتخابية، منذ الانتخابات الأولى التي جرت في عام ١٩٩٣، معارفها وقدرتها على تنظيم الانتخابات بشكل كبير. وأعرب المقرر الخاص عن سروره حيث أشار إلى أن موظفي الخدمة المدنية العاملين في وزارات الحكومة، واللجنة الوطنية للانتخابات، ومؤسسات الدولة الأخرى والمجتمع المدني يظهرون جميعاً فهماً جيداً للغاية للقوانين والممارسات التي تُنظم العملية الانتخابية في كمبوديا.

٩- وأثناء بعثته السادسة، تلقى المقرر الخاص معلومات كثيرة عن العملية الانتخابية من أشخاص ومؤسسات كثيراً ما تتعارض وجهات نظرهم. وقدم العديد من الأشخاص معلومات عن التحسينات التي أدخلت على مدى العقد الماضي لضمان أن تتسق الانتخابات مع الممارسات الدولية الجيدة ومعايير حقوق الإنسان. غير أن آخرين زعموا حدوث مخالفات أو أشاروا إلى وجود مشاكل عامة تقوض قدرة البلد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١٠- وفيما يتعلق بالانتخابات القادمة، كتب المقرر الخاص رسالة إلى رئيس الوزراء في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يحدد نتائجه وملاحظاته وتوصياته الأولية بشأن إصلاح النظام الانتخابي. وينتظر المقرر الخاص رداً من الحكومة.

١١- ويقدم المقرر الخاص، في هذا التقرير، توصيات بناءة لإصلاح العملية الانتخابية، ويأمل في أن تنفذها الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة الآخرين.

١٢- وتزامنت بعثة المقرر الخاص السادسة مع الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وشارك خلاله المقرر الخاص في مسيرة وتجمع نظمهما المجتمع المدني للاحتفال بهذا اليوم. وفي كلمته التي ألقاها أمام هذا التجمع، عرض المقرر الخاص عمله في البلد لتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها. ورحب بالفرصة التي سنحت له أثناء التجمع وبعده للتفاعل مع الكمبوديين والاستماع إلى شواغلهم إزاء حقوق الإنسان في البلد. كما زار المقرر الخاص حدثاً نظمه مجتمع بيونغ كاك وألقى كلمة أمامه، وعاد متفائلاً من التصميم الذي أبدته نساء المنطقة للدفاع عن حقوقهن سلمياً.

١٣- وفي ٧ كانون الأول/أكتوبر ٢٠١١، ألقى المقرر الخاص الخطاب الرئيسي بمناسبة إصدار منشور *المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة* المعنون *"الحماية والاحترام والانتصاف"*، الذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باللغة الإنكليزية وبلغة الخمير، وهي أول ترجمة للمبادئ التوجيهية إلى لغة غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. واستقبل المقرر الخاص نحو ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون عن الحكومة (مثل وزارات البيئة والعدل والداخلية والدفاع والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك)؛ والجمعية الوطنية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمجتمع المدني؛ والقطاع الخاص؛ والرابطات التجارية؛ والجمعيات المهنية؛ والشركاء في التنمية؛ والأمم المتحدة. وشدد المقرر الخاص على أن مسار كمبوديا الحالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يكون مستداماً إلا إذا كان شاملاً وجيد التخطيط، وأكد على أنه ينبغي الاضطلاع بالممارسات التجارية على نحو مسؤول وبالعناية الواجبة والرقابة المناسبة. وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية توفر إطاراً يمكن من خلاله أن تنفذ الحكومة ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

١٤- وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاقات باريس للسلام، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر المقرر الخاص بياناً صحفياً نوه فيه بالتقدم المحرز في عملية السلام والتنمية الاقتصادية في كمبوديا على مدى السنوات العشرين الماضية، ولكنه أشار إلى مشاكل مستمرة، وخاصة بشأن الديمقراطية التعددية واستقلال القضاء والإفلات من العقاب[(١)]. كما شارك المقرر الخاص في اجتماعين - في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي جامعة كاليفورنيا، بيركلي، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ - وأعرب خلالهما عن وجهات نظره بشأن تطور حقوق الإنسان في كمبوديا منذ عام ١٩٩١.

(١) متاح على الموقع الشبكي التالي:
.www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11524&LangID=E

ثانياً- متابعة توصيات التقارير السابقة

١٥- خلال بعثاته إلى كمبوديا، التمس المقرر الخاص معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ توصياته السابقة بشأن السلطة القضائية والبرلمان.

١٦- وأعرب المقرر الخاص عن سروره من ملاحظة أن الحكومة استجابت بصورة إيجابية عن طريق تعجيل برنامجها التشريعي المصمم لتنفيذ، جملة أمور، من بينها التوصيات الرئيسية التي قدمها بشأن السلطة القضائية. وأشارت الحكومة إلى أن التوصيات ذات الصلة يجري تنفيذها أو في معرض التخطيط لتنفيذها. وأبدى المقرر الخاص تفاؤله من مؤشرات، مثل إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات، والتقدم في القوانين الأساسية التي طال انتظارها بشأن السلطة القضائية. غير أن الحكومة لم تستجب حتى الآن لطلب المقرر الخاص بأن تلتزم بإطار زمني أو خطة عمل محددة لتنفيذ توصياته الرئيسية.

١٧- وفيما يتعلق بالإصلاح البرلماني، أشارت الحكومة إلى أنه يجري النظر على نحو فاعل في توصيات المقرر الخاص السابقة، وسيكون الكثير منها جزءاً من عملية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. غير أن الحكومة لم تستجب حتى الآن لطلب المقرر الخاص بأن يحصل على رد أكثر تحديداً أو أن تلتزم الحكومة بإطار زمني أو خطة عمل لتنفيذ توصياته الرئيسية.

ثالثاً- البلاغات المرسلة إلى الحكومة

١٨- وجه المقرر الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلاغات إلى الحكومة بشأن حالات محددة تثير القلق من زاوية حقوق الإنسان، بما في ذلك طلب عاجل بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أرسل المقرر الخاص بلاغاً مع المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بهدم خمسة منازل في بيونغ كاك.

١٩- ووجهت رسالة ادعاء مشتركة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن الإخلاء القسري المزعوم لنحو ٣٠٠ أسرة من بوري كيلا في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والذي يزعم أن استخدم فيه الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والحجارة واحتجز بعض أفراد المجتمع تعسفياً. وأرسل أيضاً البلاغ المشترك من قبل المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

٢٠- وأرسلت رسالة أخرى لاتخاذ إجراء عاجل إلى الحكومة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ فيما يتعلق بالأسر الضالعة في نزاع بيونغ كاك، على أساس المعلومات الواردة حول توقيف ١٣ متظاهراً من ثماني أسر متضررة والحكم عليهم، والتوقيف اللاحق لممثلين اثنين آخرين من ممثلي مجتمع بيونغ كاك ثم توقيف راهب بارز ومدافع عن حقوق الإنسان من الذين نظموا مظاهرة سلمية دعماً لهذا المجتمع المحلي. وانضم إلى البلاغ مقرر ورئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه.

٢١- وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، انضم المقرر الخاص إلى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في رسالة ادعاء مشتركة ركزت على معلومات عن فرض قيود على التمتع بالحق في حرية التجمع السلمي والرأي والتعبير يُشار إلى أن منظمي مؤتمر المجتمع المدني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا/منتدى شعوب الرابطة لعام ٢٠١٢ والمشاركين فيه يتعرضون لها. وقد نظمت هذه الفعالية في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ في فندق لاكي ستار ولكنها تعرضت لقيود و/أو تدخل من قبل إدارة الفندق، ويزعم أن ذلك كان بناء على طلب الحكومة.

٢٢- وبالإضافة إلى الرسالة المتعلقة بإصلاح النظام الانتخابي المشار إليها أعلاه، وجه المقرر الخاص رسالة إلى رئيس الوزراء في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١ بشأن الحوار بين المجتمعات المحلية الباقية من بيونغ كاك وبلدية بنوم بنه، مما أسفر عن صدور المرسوم الفرعي رقم ١٨٣ بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١١ لتعديل حجم مشروع تنمية بيونغ كاك وتسليم سندات ملكية الأراضي إلى المجتمعات المحلية التي تعيش على قطعة أرض مساحتها ١٢,٤٤ هكتاراً. واعتبر المقرر الخاص ذلك خطوة إيجابية، وأعرب عن أمله في أن تجرى مشاورات مماثلة في حالات أخرى تنطوي على نزاعات على الأراضي في كمبوديا، وأن تراعى اقتراحات أصحاب المصلحة المعنيين في عملية التشاور حول مشروع القانون المعني بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية قبل تقديم مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه.

٢٣- وبعد تعليق نشاط ثلاث منظمات غير حكومية تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان في قطاع الأراضي والسكن وإصدار تحذيرات لها، وجه المقرر الخاص رسالة إلى رئيس الوزراء في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ يعرب فيها عن قلقه ويطلب إلى الحكومة إتاحة في المعلومات

في هذا الصدد. وتلقى المقرر الخاص رداً في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ يوضح الحالة ويعبر فيه عن وجهة نظر الحكومة.

رابعاً- أحدث التطورات في مجال حقوق الإنسان

٢٤- واصل المقرر الخاص رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان في كمبوديا، ويسلط الضوء أدناه على بعض التطورات الرئيسية في هذا الصدد.

ألف- الحقوق المتعلقة بالأراضي والسكن

٢٥- لا تزال النزاعات على الأراضي وعمليات الإخلاء القسري جارية دون هوادة في كمبوديا، وتتسم هذه النزاعات باستخدام القوة من قبل السلطات والشركات التجارية. وأدى ذلك إلى صدامات عنيفة مع المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحدثت تطورات كبيرة في حالة بيونغ كاك الشهيرة حيث منحت سندات ملكية أراضي إلى أكثر من ٦٠٠ أسرة. غير أن المستبعدين واجهوا إجراءات إخلاء عنيفة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث قامت بلدية بنوم بنه وشركة شوكاكو، بدعم من قوات الدرك، بهدم خمسة منازل (يعتقد أنها تؤوي ما مجموعه ثماني أسر) في القرية ٢٢، وذلك بدون مفاوضات بشأن التعويضات حسبما تفيد التقارير. وتفيد التقارير أيضا بعدم إخطار الأسر بالإخلاء، وفقدت أسر عديدة متعلقاتها أثناء تدمير ممتلكاتها. وكانت هناك احتجاجات ومظاهرات عديدة من قبل مجتمع بيونغ كاك، قادتها النساء المقيمات في المنطقة، وشهدت عدة حالات استخدام السلطات للقوة المفرطة. وتعتبر هذه القضية رمزاً لليأس الذي تشعر به المجتمعات المحلية في جميع أنحاء كمبوديا تجاه حل النزاعات المتعلقة بأراضيها، والاضطرابات المدنية التي تلي ذلك.

٢٦- ولا تزال هناك تحديات قائمة في تنفيذ الإطار القانوني المحلي الذي ينظم شؤون الأراضي والسكن. وفي مطلع عام ٢٠١٠، أصدر مجلس سياسات الأراضي مشروع سياسة إسكان عامة اعترف فيه بالحق في السكن اللائق. غير أن مجلس الوزراء لم يعتمد تلك السياسة العامة حتى الآن. ونشر مشروعا قانونين آخران - مرسوم فرعي بشأن الحضرنة (اقترحته وزارة إدارة الأراضي والتخطيط الحضري والبناء) وقانون بشأن إدارة الأراضي الزراعية واستخدامها (اقترحته وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك) - ولكن يبقى أن نرى كيف سيكونان متسقين مع الهياكل المحلية القائمة والتزامات كمبوديا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٧- ومما يثير بالغ القلق هو الإخلاء القسري للقرويين من مجتمع بوري كيلا في سانغكات فيل فونغ وخان ٧ ماكارا، بنوم بنه، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأثره على

المجتمعات المحلية المتضررة. وأُبلغ المقرر الخاص بأن الإخلاء القسري شمل هدم حوالي ٣٠٠ منزل وأدى إلى اشتباك عنيف بين قوات مشتركة من الشرطة المسلحة والدرك وسلطات خان المحلية وموظفي شركة فان إيمكس، من ناحية، والمقيمين في مجتمع بوري كيلا، من الناحية الأخرى. وبالإضافة إلى الصدمة والإصابات التي لحقت بالحاضرين، بما في ذلك بعض المسؤولين، والمشاكل الإنسانية العاجلة التي تواجه الأسر المطرودة، يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء المسائل القانونية والإجرائية المتعلقة بعملية الإخلاء، والتي تفيد التقارير بأنها ترتبط بعدم تنفيذ خطة تحديث الموقع المنصوص عليها في اتفاق أُبرم عام ٢٠٠٤ بين الحكومة وشركة فان إيمكس. والأهم من ذلك، أعرب المقرر الخاص عن قلقه من أن الأحداث أثبتت عدم قدرة المشاركين في العملية على تسوية النزاعات سلمياً ولجوء السلطات والمجتمعات المحلية على حد سواء إلى القوة.

٢٨- وعلاوة على ذلك، فإن حادث ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الذي ألقي فيه القبض على ٢٤ امرأة وستة أطفال من مجتمع بوري كيلا خلال مظاهرة سلمية خارج قاعة بلدية بنوم بنه، واحتجازهم بعد ذلك في مركز بري سبو، وهو مركز للشؤون الاجتماعية، يعد مثالاً صارخاً على الاضطهاد المستمر للأفراد والمجتمعات المحلية التي تسعى إلى المطالبة بحقوقها في الأراضي. وفي حين لم ينشر الكثير عن جميع حالات تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمعات المحلية والمسؤولين المشاركين في نزاعات الأراضي في كافة أنحاء كمبوديا والتحرش بهم وترهيبهم، فإن المقرر الخاص تصله تقارير دورية بشأنها.

٢٩- وتؤدي عمليات الإخلاء مثل عملية بوري كيلا إلى تشريد الكثير من الناس أو إسكانهم في أوضاع مزعزعة. وتشير المجتمعات المحلية التي تعيش في مواقع إعادة التوطين نتيجة عمليات إخلاء وإعادة توطين سابقة إلى عدم الحصول على سكن لائق، وصعوبات في الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية، وتصدعات في بنية الأسرة، وعلى الأخص، صعوبات كبيرة في توفير خيارات لكسب العيش. وتُقيم مجتمعات عديدة في مواقع إعادة توطين غير صالحة للسكن على بعد مسافة كبيرة من وسط المدينة لم تكن معدة على النحو الملائم لاستقبال الأسر المطرودة. وأفادت التقارير بعدم وجود مياه صالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وكذلك أماكن الإيواء الرديئة غير المهيأة لتحمل هطول الأمطار. وأعرب المقرر الخاص عن قلقه من أن عدم كفاية التخطيط والمساعدة الإنسانية، إلى جانب ندرة فرص إدرار الدخل، يتسبب في المزيد من الفقر ويهدد فرص زيادة ناتج البلد المحلي الإجمالي للفرد.

٣٠- كما تواجه المجتمعات المحلية التي أعيد توطينها عقبات في التسجيل للتصويت. وفي كثير من الأحيان، يبقى تسجيل الناخب المطرود من موقعه مدرجاً في منطقته السابقة لأسباب إدارية ولا يُحوَّل إلى موقع إعادة التوطين. وعلى المجتمعات المطرودة والمعاد توطينها أن تعود إلى أماكن إقامتها الأصلية، والتي غالباً ما تبعد بمسافة كبيرة، وبالتالي يكون الوصول إليها مكلفاً للغاية وفوق طاقة المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان. ويتمثل الخطر في أن

عدداً كبيراً من السكان الذين أعيد توطينهم لن يستطيعوا التصويت في الانتخابات القادمة نتيجة صعوبات إدارية ومالية.

باء- حرية التعبير

٣١- لا يزال احترام حرية التعبير والرأي والتجمع مصدر قلق رئيسي في كمبوديا، كما عبرت عن ذلك مجموعة كبيرة ممن التقى بهم المقرر الخاص للحوار خلال بعثاته. وقد أكد المقرر الخاص بالفعل في تقاريره السابقة قلقه إزاء القيود غير المقبولة المفروضة على حرية التعبير الناتجة عن جملة أمور، من بينها الملاحقات القضائية (أو التهديدات بالملاحقة القضائية) بموجب القانون الجنائي، وعلى وجه الخصوص، على الجرائم المتصلة بالتحريض والتشهير. ويرى المقرر الخاص أن هذه القيود على الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير أسفرت عن أثر سلبي على ممارسة هذه الحرية في كمبوديا. ويبدو أن الكثير من الكمبوديين يمارسون الرقابة الذاتية فيما يقولونه ويكتبونه، بسبب الخوف من التوقيف والاحتجاز. ويصح ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يرغبون في التعبير عن آراء ناقدة لمن هم في السلطة، والذين يُنظر إليهم باعتبارهم ينتقدون مشاريع التنمية الوطنية مثل التجديد الحالي لنظام السكك الحديدية الوطنية.

٣٢- وقد أثار المقرر الخاص في الماضي قضية مويونغ سون، وهو عالم آثار أدين في عام ٢٠٠٩ بتهمة التضليل الإعلامي لأنه قال إن تركيب الإضاءة الجديدة يمكن أن يلحق الضرر بمعابد انغكور. وقد رفض استئنافه الأخير الذي تقدم به إلى المحكمة العليا في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع سماح المحكمة بتغيير التهمة من التضليل الإعلامي إلى التحريض دون إبلاغ أي من المستأنف أو محاميه في فترة زمنية معقولة للسماح بإعداد الدفاع.

٣٣- وفي أعقاب التقرير السابق للمقرر الخاص (A/HRC/18/46)، أصدرت الحكومة النسختين الثالثة والرابعة من مشروع القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وأظهرت الحكومة اهتماماً بعرض مشاريع القوانين على المجتمع المدني وأجرت مشاورات في هذا الشأن. ونظمت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضاً اجتماعات. ورحب المقرر الخاص باستعداد الحكومة لاستشارة المجتمع المدني. ولكن لا تزال هناك شواغل كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان في مشاريع القانون الجديد. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلن رئيس الوزراء عن استمرار المشاورات، حتى لو كان ذلك يعني تأخر اعتماد القانون لعدة سنوات. وأعرب المقرر الخاص عن تقديره للنهج الذي اتخذه رئيس الوزراء في هذا التشريع الحساس.

جيم- الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

٣٤- واصلت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا تحقيق تقدم مطرد نحو الانتهاء من محاكماتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥- وأصدرت دائرة المحكمة العليا حكمها في القضية ٠٠١، لتنتهي القضية المرفوعة ضد كاينغ غويك ايف، المعروف باسم "دوش"، الرئيس السابق لسجن تول سلينغ (S-21). ومددت الدائرة عقوبة دوش من ٣٥ سنة إلى السجن المؤبد. وبدأت الدائرة الابتدائية جلسات الاستماع الموضوعية في القضية ٠٠٢ المرفوعة ضد نون تشيا وإينغ ساري وخيو سامفان. واعتبرت متهمة رابعة في نفس القضية، وهي إينغ ثيريث، غير قادرة على المثول أمام المحاكمة.

٣٦- وعلى الرغم من التقدم المحرز في القضية ٠٠٢ وانتهاء المحاكمة في القضية ٠٠١، فقد طغى على القضايا التي تنظر فيها الدوائر الاستثنائية ادعاءات تفيد بعدم إجراء تحقيقات صحيحة في القضيتين ٠٠٣ و٠٠٤. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استقال قاضيان دوليان مشاركان في التحقيق، حيث أشارا إلى التدخل السياسي الواضح وإلى عرقلة الجهود المبذولة في التحقيقات، على التوالي، كسببين لاستقالتهما. وفي الحالة الثانية، فقد سبق هذه الادعاءات بعرقلة التحقيقات رفض المجلس الأعلى الكمبودي للقضاء الاعتراف بتعيين القاضي، على الرغم من أن الأمم المتحدة واصلت تأكيد أن على المجلس الأعلى أن يقوم بذلك. وأعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء هذه التطورات، التي تضعف قدرة الدوائر الاستثنائية على أن تكون مثالاً إيجابياً لنظام المحاكم المحلية وأن ينظر إليها بوصفها تجري محاكمات تتسم بالاستقلالية والنزاهة في الجرائم المرتكبة إبان حكم الخمير الحمر. وحث المقرر الخاص الحكومة والأمم المتحدة على اتخاذ تدابير عاجلة لتسوية أي خلافات تتعلق بالمسائل المحيطة بهذه القضايا، وضمان سير التحقيقات بصورة سريعة وسليمة واحترام حق المشتبه فيهم في الحصول على محاكمة عادلة وحق الضحايا في الانتصاف.

دال- المدافعون عن حقوق الإنسان

٣٧- استمر تعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني والصحفيين في كمبوديا للتحرش أو الترهيب أو التهديد برفع دعاوى تشهير أو تحريض ضدهم. وقد اتخذت التهديدات التي يواجهها هؤلاء الأفراد منعطفاً خطيراً نحو الأسوأ، مع زيادة استخدام الذخيرة الحية ضد أشخاص يدافعون عن حقوقهم ويحتجون على سياسات الحكومة وممارساتها. ومنذ بداية عام ٢٠١٢، وقع ما لا يقل عن أربعة حوادث أطلق فيها النار على أفراد. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصيب ثلاثة قرويين بجروح خطيرة عندما فتح عليهم الحراس النار خلال نزاع على أرض في منطقة خاضعة لامتياز بحوزة شركة تي تي واي (TTY) في مقاطعة كراتي. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، نتج عن إطلاق النار

على احتجاج للعمال في بلدة بافيت تعرض ثلاث سيدات لإصابات خطيرة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قتل شوت ويتي المدافع عن حقوق الإنسان والناشط البيئي بطلق ناري في مقاطعة كوه كونغ. وفي الآونة الأخيرة، قتلت فتاة عمرها ١٤ سنة بطلق ناري في قرية بروما خلال عملية إخلاء عنيفة وقعت في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. واستخدمت الذخيرة الحية في حالات أخرى، وإن كان ذلك لم يسفر عن وقوع إصابات.

٣٨- وقد أعاقت هذه الحوادث أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في كمبوديا، ويخشى العديد منهم الآن على حياتهم. ويعرب المقرر الخاص عن صدمته لوقوع هذه الجرائم، التي لم يدن فيها أحد. ويعرب عن أمله في التحقيق بصورة شاملة وسليمة في هذه الحوادث وإحالة الجناة إلى العدالة.

خامساً- دور مؤسسات الدولة في سياق الانتخابات

٣٩- تتسم كمبوديا بأنها ذات نظام ملكي دستوري يعمل في إطار نظام سياسي متعدد الأحزاب. ويُضمن حق التصويت وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور. ولدى البلد برلمان يتكون من مجلسين وهما مجلس الشيوخ (٦١ مقعداً) والجمعية الوطنية (١٢٣ مقعداً). وفي مجلس الشيوخ، يُنتخب ٥٧ عضواً عن طريق التصويت غير المباشر (عن طريق أعضاء مجالس البلديات)، لمدة خمس سنوات. ويُنتخب عضوان آخران من قبل الجمعية الوطنية، والعضوان الأخيران يعينهم الملك. ويجعل ذلك من انتخابات مجالس البلديات (التي تعقد في السنة التي تسبق انتخابات الجمعية الوطنية) مؤشراً مهماً لانتخابات الجمعية الوطنية، ذلك أن المنتخبين يصوتون أيضاً لتحديد أعضاء مجلس الشيوخ.

٤٠- وفي الجمعية الوطنية، يُنتخب ١٢٣ عضواً من خلال نظام القوائم الحزبية وبتوزيع نسبي للمقاعد. وتبلغ مدة خدمة أعضاء الجمعية خمس سنوات. ووفقاً للمادة ١٠٠ من الدستور، يسدي رئيس الجمعية الوطنية ونائبا الرئيس مشورة إلى الملك بشأن اختيار أحد كبار أعضاء الحزب الفائز لتشكيل الحكومة. وبعد تصويت الجمعية بمنح الثقة للحكومة، يصدر الملك مرسوماً فرعياً يعين بموجبه مجلس الوزراء.

٤١- ومنذ نهاية النزاع في كمبوديا في عام ١٩٩١، عقدت كمبوديا أربعة انتخابات عامة (في ١٩٩٣ و١٩٩٨ و٢٠٠٣ و٢٠٠٨) وانتخابين اثنين من انتخابات مجالس البلديات (في ٢٠٠٢ و٢٠٠٧).

ألف- انتخابات مجالس البلديات

٤٢- هناك ١ ٦٣٣ بلدية في كمبوديا. ويضم كل مجلس بلدية من ٥ أعضاء إلى ١١ عضواً، حسب ديمغرافية وجغرافية البلدية. ويجري انتخاب أعضاء المجلس من خلال نظام

التمثيل النسبي، حيث يمكن للأحزاب المسجلة على الصعيد الوطني أن تنافس من خلال تقديم قائمة بأسماء مرشحيها. ويُنظم انتخاب الأعضاء بموجب القانون المعدل بشأن انتخابات مجالس البلديات الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتضطلع اللجنة الوطنية للانتخابات بتنظيم وإدارة انتخابات مجالس البلديات، حيث تعين لجاناً للمقاطعات والبلديات ومراكز الاقتراع للإشراف على الانتخابات، عملاً بالمادة ٧ من القانون المعدل. وتعتبر طريقة تحديد توزيع المقاعد معقدة نوعاً ما، وترد في المادتين ٢٣ و٢٧ من القانون المعدل.

٤٣- وعملاً بالمادة ٤٥ من القانون المعدل، يجب أن يكون من يسجل نفسه كمرشح في انتخابات مجالس البلديات، مواطناً كمبودياً عند الولادة، وقادراً على القراءة والكتابة بلغة الخمير، ومسجلاً في قائمة الناخبين في البلدية التي يرغب في أن يُنتخب فيها، وألا يقل عمره عن ٢٥ سنة يوم الاقتراع. ومن المحتمل أن يشكل هذا تمييزاً ضد المواطنين الكمبوديين الذين لم يولدوا في كمبوديا. وعملاً بالمادة ٤٩ من القانون المعدل، على كل شخص يعتزم ترشيح نفسه أن يسجل اسمه على قائمة الحزب السياسي الذي ينتمي إليه. ويجب أن يكون الحزب السياسي نفسه مسجلاً، وفقاً لقانون الأحزاب السياسية.

٤٤- وشهدت انتخابات مجالس البلديات التي جرت في عام ٢٠٠٧ زيادة كبيرة في عدد المرشحين المتنافسين والأحزاب السياسية المتنافسة، حيث كان هناك ١٢ حزباً سياسياً مسجلاً و١٠٢ ٢٦٦ مرشحاً في جميع البلديات البالغ عددها ١ ٦٢١ بلدية. ومن التطورات الإيجابية الأخرى في تسجيل المرشحين هي زيادة عدد النساء المرشحات بنسبة ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٢. وكانت انتخابات مجالس البلديات التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ هي ثالث انتخابات فقط منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام. وجرت هذه الانتخابات عموماً في بيئة سلمية ومنفتحة بدرجة أكبر من الانتخابات السابقة في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٢. وأثبتت لجنة الانتخابات الوطنية قدرتها على إجراء انتخابات جيدة على المستوى التقني. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت اللجنة الوطنية للانتخابات وافقت على حضور ٨٨٦ ١٤ مراقباً وطنياً ودولياً للانتخابات من ٤٠ منظمة وجمعية غير حكومية و٢٢ ضيفاً خاصاً من وفد الاتحاد الأوروبي إلى كمبوديا وسفارتي فرنسا وألمانيا في بنوم بنه. واعتمدت اللجنة أيضاً ٥١٢ صحفياً وطنياً ودولياً من ٥٣ وكالة إعلام لمراقبة الانتخابات. غير أن انتخابات البلديات لعام ٢٠١٢ أظهرت بعض العيوب في العملية الانتخابية، وخاصة فيما يتعلق بعملية تسجيل الناخبين وهوية الناخبين.

٤٥- ويجب أن يكون أي شخص مسجلاً كناخب في انتخابات مجالس البلديات مواطناً كمبودياً وألا يقل عمره عن ١٨ سنة يوم التصويت، ومقيماً في البلدية التي سيصوت فيها، وألا يكون قد صدر ضده حكم بالسجن وألا تكون قد صدرت بحقه شهادة من مؤسسة مختصة تفيد بعدم صحة قواه العقلية أو أنه تحت أي وصاية وقت التصويت. كما يجب أن يكون الناخبون مدرجين في سجل التصويت، وأن يكونوا قادرين على إثبات هويتهم أثناء

فترة الاقتراع. ويجب أن يشتمل إثبات الهوية على صورة شخصية للناخب وعنوانه وجنسيته وتاريخ ميلاده، ويجوز استخدام مجموعة من الوثائق المعتمدة، بما في ذلك جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية وسجلات الأسرة المزودة بصور. ومثل ذلك تغييراً كبيراً في عملية التسجيل عن الانتخابات السابقة، حيث كان لا غنى عن بطاقات تسجيل الناخبين. وفي حين أن هذا التغيير يستحق الثناء، تجدر الإشارة إلى أن النظام الحالي يؤدي إلى حرمان بعض المواطنين من حقهم في الانتخاب، مثل الذين ليس لديهم عنوان أو الذين يقيمون خارج محل إقامتهم الدائمة. واقترح عدد ممن التقوا بالمقرر الخاص أنه يمكن الاستعاضة عن نظام تسجيل الناخبين الحالي المرهق والمكلف بقائمة تصدر تلقائياً من السجل المدني. ويستحق هذا الاقتراح بحثاً أوثق.

٤٦- ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تضفي انتخابات مجالس البلديات المزيد من الشرعية على الديمقراطية الوليدة في البلد عن طريق توفير الضوابط والتوازنات بشأن التمثيل النسبي للأحزاب على الصعيد الوطني وزيادة توسيع المجال للنهوض بسياسة متعددة الأحزاب. وتنزع الأحكام الواردة في القانون المعدل إلى دعم ذلك عن طريق حظر انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ أو الجمعية الوطنية أو القضاة أو موظفي الخدمة المدنية في هذه الانتخابات. غير أنه في الممارسة العملية، عانت الانتخابات من أوجه قصور يرد بعضها أدناه.

باء- الانتخابات الوطنية

٤٧- جرت أربعة انتخابات برلمانية أو وطنية منذ إبرام اتفاقات باريس للسلام في عام ١٩٩١. وجرت آخر انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٨. ووفقاً لما أشار إليه مراقبون مستقلون، أنه في حين جرت حملة ٢٠٠٨ الانتخابية في بيئة أكثر سلمية وانفتاحاً بصفة عامة عن الانتخابات السابقة، فقد كانت الانتخابات نفسها دون مستوى المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية. وعلى الرغم من التحسن في الشفافية، فقد كان هناك عدم ثقة في نزاهة القائمين على إدارة العملية الانتخابية من جانب أصحاب المصلحة الانتخابية. واتسمت الحملة باستخدام مستمر وواسع النطاق لموارد الدولة من قبل الحزب الحاكم، وأشارت التقارير على نطاق واسع إلى مزاعم عن توزيع المال والهدايا من قبل المرشحين ومسؤولي الأحزاب الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة.

٤٨- والتشريع الأساسي الذي ينظم انتخابات الجمعية الوطنية هو قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية. وتشمل التشريعات الأخرى التي تؤثر أيضاً على العملية الانتخابية الدستور وقانون الأحزاب السياسية وقانون نظام الصحافة وقانون المظاهرات السلمية وقانون الجنسية والقانون الجنائي. وعلاوة على ذلك، هناك لوائح وإجراءات وتعليمات اللجنة الوطنية للانتخابات والتوجيهات المشتركة لوزارة الداخلية واللجنة، واللوائح الداخلية للجنة،

ومدونات سلوك الأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام والمراقبين والمسؤولين الانتخابيين، وأفراد القوات المسلحة والشرطة.

٤٩- وتنص القوانين المعمول بها بشكل عام على إطار عملي وتتوافق إلى حد كبير، على الأقل نظرياً، مع المعايير الدولية وتنشئ المؤسسات الضرورية لإجراء الانتخابات. وتنظم مدونات السلوك حقوق والتزامات الجهات المعنية بطريقة مرضية. وتكمن المشكلة في عدم تنفيذ الأحكام القانونية بصورة وافية وانعدام استقلال المؤسسات الحقيقي أو المتصور.

٥٠- كما أن الشروط القانونية للتسجيل كمرشح في انتخابات الجمعية الوطنية، شأنها شأن القانون المعدل المتعلق بانتخابات مجالس البلديات، تثير بعض القلق. ذلك أنه وفقاً لقانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، يجب أن يكون المرشح ناخباً مسجلاً وألا يقل عمره عن ٢٥ سنة، وأن يكون مواطناً كمبودياً عند الولادة، وأن يكون له محل إقامة في كمبوديا وأن يُرشحه أحد الأحزاب السياسية. ولا يسمح القانون للمرشحين المستقلين بالترشح في الانتخابات، ويقصر إمكانية الترشح للانتخابات على المواطنين الذين ولدوا في كمبوديا، وبالتالي يمنع المواطنين المتجنسين من حق الترشح. وفي هذا الصدد، فإن القانون لا يتوافق تماماً مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

جيم- التحديات الرئيسية التي تواجه العملية الانتخابية في كمبوديا

٥١- يرغب المقرر الخاص في الإشارة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة ترتكز على احترام الأعراف الدولية لحقوق الإنسان. وتنص المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (التي تمثل كمبوديا دولة طرفاً فيه) على أن لكل فرد الحق في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة في البلد، وأن ينتخب (وأن يُنتخب) في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

٥٢- ونقلت شواغل إلى انتباه المقرر الخاص خلال بعثته السادسة. وكان أحد الشواغل يتمثل في استخدام موارد الدولة، بما في ذلك وقت موظفي الحكومة والمركبات والمواد الخاصة بها من قبل أحزاب سياسية خلال حملاتها الانتخابية. وأثار المقرر الخاص هذه الشواغل مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، الذي تقع على عاتق وزارته مسؤولية مساعدة اللجنة الوطنية للانتخابات في إجراء الانتخابات. ويرحب المقرر الخاص بالتطمينات التي تلقاها والتي تفيد بأن الحكومة ستصدر تعليمات إلى جميع موظفي الخدمة المدنية وأفراد الشرطة والجيش بعدم مشاركتهم في أي أنشطة سياسية أثناء العمل بصفتهم الرسمية (بما في ذلك استخدام موارد الحكومة) وأن الحيادية ذات أهمية كبيرة.

٥٣- وأفادت بعض الأحزاب السياسية بحدوث حالات تهديد وترهيب وتحرش (بما في ذلك اللجوء إلى إجراءات قانونية) ضد أعضائها ومرشحيها. وهي ادعاءات مثيرة لقلق بالغ.

ويرى المقرر الخاص أن حرية التعبير والتجمع أمر أساسي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ذلك أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة يقتضي أن تكون البيئة السياسية برمتها حرة ومؤدية إلى ممارسة الحقوق والحريات المكفولة في الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها كمبوديا.

٥٤- والأحزاب السياسية الكمبودية غير منظمة إلى حد كبير وليس لديها إجراءات ديمقراطية واضحة عموماً لاختيار المرشحين. وتتحكم قيادة الحزب في محتوى قائمة المرشحين، مما يجعلهم أكثر ولاءً لقيادة الحزب عن ولاءهم لناخبيهم. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى استبعاد تعسفي لمرشحين من القوائم، مما يعني فقدانهم لمقاعدهم. ومن شأن الجمع بين نظامي التمثيل النسبي والقوائم الحزبية أن تكون الجمعية الوطنية أضعف حلقة في نظام الحكم الكمبودي.

٥٥- ويحل التلفزيون محل الراديو بصورة متزايدة في كمبوديا بوصفه الوسيلة الرئيسية الذي يتم من خلالها التواصل مع جمهور الناخبين. وكان الوصول إلى وسائل الإعلام مصدر قلق رئيسي بين الأحزاب السياسية في الانتخابات السابقة. وفي عام ٢٠٠٧، مُنحت كل الأحزاب السياسية فرصة متساوية للوصول إلى وسائل الإعلام لنشر برامجها السياسية على الأقل من خلال برنامج واحد على محطة تلفزيونية واحدة. وقدم برنامج "الإنصاف في الأخبار"، وهو مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتلفزيون الوطني في كمبوديا، فرصاً متساوية لجميع الأحزاب السياسية على قناة TVK التلفزيونية الوطنية. غير أنه بخلاف ذلك، لم توفر للأحزاب السياسية سوى إمكانية وصول محدودة جداً إلى القنوات التلفزيونية الأخرى، لأغراض الحملة الانتخابية. كما أدى بث المناظرات بين المرشحين على الإذاعة الوطنية إلى تعزيز مبدأ المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام بالنسبة لجميع الأحزاب في أنشطة حملاتها.

٥٦- كما أن التقدم الذي حدث في مجال وسائل الإعلام في الفترة المؤدية إلى انتخابات الجمعية الوطنية الأخيرة في عام ٢٠٠٨ شابه إغلاق محطة راديو أنغور راثا في كراتي في أيار/مايو ٢٠٠٨، وتوقيف دام سيث المحرر بجريدة *مونياكسكا خمير* واحتجازه مؤقتاً بتهمة التشهير في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفي أسوأ حادث، قتل خيم سامبو الصحفي بجريدة *مونياكسكا خمير* وابنه خات سارينفياتا في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولا تزال هذه الجريمة دون حل ودون عقاب. وكان استخدام وسائل الإعلام الرسمية من جانب الحزب الحاكم خلال آخر انتخابات غير متسق نوعاً ما مع المعايير الدولية بشأن حرية وصول جميع المتنافسين في الانتخابات على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام. وحصلت جميع أحزاب المعارضة على إمكانية الوصول إلى القناة التلفزيونية TVK الحكومية ومحطة راديو RNK الحكومية وفقاً للوائح الانتخابية، ووقت على عدد قليل من محطات إذاعية خاصة لا تغطي جميع أنحاء البلد. ومع ذلك كان هناك على ما يبدو عدم مساواة في إمكانية الوصول. وعلى سبيل المثال، وفقاً

للتقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في كمبوديا عام ٢٠٠٨، خصصت قناة TVK الحكومية أكثر من ٩٠٠ دقيقة في برامجها الإخبارية للحكومة مقابل أربع دقائق للمعارضة[٢]. وربما أضعفت هيمنة الحزب الحاكم فيما يتعلق بالوصول إلى وسائل الإعلام قدرة الناخبين الكمبوديين على الحصول على معلومات كافية عن الأحزاب لاتخاذ قرار مستنير.

٥٧- ومن المرجح أن يؤدي تزايد عدم التسامح منذ عام ٢٠٠٨ بشأن ممارسة حرية التعبير في انتقاد الفساد والإفلات من العقاب والاستيلاء على الأراضي إلى زيادة التأثير على الحرية السياسية المتاحة لأحزاب المعارضة في الفترة المؤدية إلى الانتخابات القادمة. ويدل على ذلك بالفعل تهم التشهير والتحريض التي وجهت إلى عضوي المعارضة مو سوتشوا (في نيسان/أبريل ٢٠٠٩) وهو فان (في تموز/يوليه ٢٠٠٩) وتهم تدمير الممتلكات والتحريض العنصري ضد زعيم المعارضة سام رينسي. وجرت محاكمة السيد رينسي غيابياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين في إحدى القضايا ولمدة ١٠ سنوات في قضية أخرى، ولكنه لا يزال في المنفى.

٥٨- ويعتبر التثقيف المدني وتثقيف الناخبين بصورة فعالة عنصراً آخر حاسماً في الانتخابات. وعلى الرغم من أن اللجنة الوطنية للانتخابات اتخذت خطوات هامة نحو زيادة فهم الحق في التصويت والإجراء الرسمي للتصويت (وخاصة عن طريق نشر إخطارات إعلامية للناخبين توضح للناخبين المسجلين عملية التصويت)، فإن استمرار هيمنة أنصار الحزب الحاكم على اللجنة قد أضر بمصداقيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة اللجنة لنظام تسجيل الناخبين لم يصلح شيئاً كان مرغوباً فيه في الانتخابات السابقة: الجدل المثار حول طريقة تعامل اللجنة مع عملية تسجيل الناخبين خلال انتخابات مجالس البلديات في عام ٢٠٠٧ (وخاصة استبعاد العديد من الأسماء من السجل) كان سبباً للقلق في ذلك الوقت، وأثيرت شواغل مماثلة فيما يتعلق بانتخابات مجالس البلديات في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

سادساً- الاستنتاجات

٥٩- تحسنت الحالة العامة لحقوق الإنسان بمرور السنين، خصوصاً مع سن تشريعات رئيسية مؤخراً لهذا الغرض. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للوفاء بالتزامات كمبوديا بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها. ونصت اتفاقات باريس للسلام على سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها ركائز رئيسية للبنية السياسية الجديدة للبلد. ووفقاً لذلك، لا يمكن اعتبار عملية السلام كاملة

(٢) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.eueomcambodia.org/English/PDF/PDF/Final%20Report/final%20report/English/EU_EOM_Final_Report_Com.pdf.

إلى أن تستطيع المؤسسات الديمقراطية المنشأة بموجب الدستور العمل على نحو فعال وبصورة مستقلة. وللمجتمع الدولي مصلحة خاصة وعليه مسؤولية في هذا الصدد.

٦٠- ويدرك المقرر الخاص الدور الهام جداً الذي تلعبه الحكومة في مجال تعزيز الديمقراطية وتحسين العملية الانتخابية في كمبوديا. غير أنه لا يزال هناك شوط يتعين قطعه لتحقيق الأهداف. وهذا هو المجال الذي يرغب المقرر الخاص أن يقدم فيه مساعدته كما يرغب أن يكون فيه حوار هادف وبناء مع الحكومة.

٦١- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء المعلومات التي تلقاها حول انخفاض نسبة مشاركة الناخبين والاتجاه النزولي في مشاركة الناخبين وإرهاق الناخبين وإحباطهم من النظام الانتخابي الحالي. وهناك عدة أسباب تدفع الفرد إلى أن يختار عدم المشاركة في العملية الانتخابية. غير أنه في كثير من الحالات لا يختار الأشخاص التخلي عن حقهم في التصويت، ولكنهم يواجهون عقبات كبيرة بحيث يكونوا محرومين بالفعل من حقوقهم. وأعرب أحد المواطنين الكمبوديين عن إحباطه إزاء العملية الانتخابية الحالية، وقدم التماساً فردياً إلى المقرر الخاص يفيد بأنه في حال استمرار الوضع الحالي، فإن الحزب الحاكم سيفوز في الانتخابات إلى الأبد وأنه لا يوجد أي أمل لدى الأحزاب السياسية الأخرى.

٦٢- ويرى المقرر الخاص أن على الحكومة واللجنة الوطنية للانتخابات واللجان الانتخابية الإقليمية أن تضمن التوافق مع المعايير الدولية قبل الإدلاء بالأصوات وخلاله وما بعده حتى تكتسب العملية الانتخابية مصداقية، ويُنظر إليها على أنها موثوقة وتكتسب شرعية فيما يتعلق بنتائج الانتخابات. وإذا لم تكتسب العملية الانتخابية إيمان وثقة الناخبين، ستفقد الثقة في الأسس التي يقوم عليها الهيكل السياسي والدستوري الكمبودي والمنصوص عليها في اتفاقات باريس للسلام وقد يتعرض البلد لخطر العودة إلى العنف. ولذلك، يجب على الحكومة أن تفعل كل ما في وسعها لتفادي مثل هذا الوضع. وبالطبع، يحتاج البلد إلى استقرار سياسي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يقوم هذا الاستقرار على العدل والمساواة والشفافية والشرعية وتكافؤ الفرص لتمكين جميع الأطراف السياسية من المساهمة على قدم المساواة في حكم البلد. وقد استثمر المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة الكثير في كمبوديا منذ عام ١٩٩١ لمساعدتها على المضي قدماً نحو ديمقراطية أقوى وسيادة حقيقية للقانون واحترام أكبر لحقوق الإنسان. ويعد الحق في حكم ديمقراطي والحق في المشاركة في انتخابات دورية حرة ونزيهة حقين بالغي الأهمية لأي ديمقراطية، ولكن ذلك ينطبق بصفة خاصة على بلد يمر بمرحلة انتقالية مثل كمبوديا.

٦٣- ويجب أن يكون الهدف من إصلاح النظام الانتخابي هو ضمان عدم حدوث انتهاكات لقوانين الانتخابات وأن تتوافق القوانين نفسها مع المعايير الدولية. وعادة ما يرد المحاورون الحكوميون على المقرر الخاص بأن الإجراءات تتوافق مع القانون القائم. غير أن

المطلوب هو أن تتوافق القوانين مع المعايير الدولية المنبثقة عن المعاهدات التي صدقت عليها كمبوديا والفقه القانوني الذي وضعته هيئات المعاهدات ومع مبدأ سيادة القانون. وينبغي أن تسمو كمبوديا فوق التطبيق الجامد للديمقراطية وسيادة القانون وأن تنفذ المبادئ الأساسية لمفهوم سيادة القانون وروح هذا المفهوم.

٦٤- وينبغي ألا يكون التصويت امتيازاً ولكن حقاً لكل مواطن، ومن واجب جميع أجهزة الدولة أن تيسر ممارسة هذا الحق. وينطبق ذلك بصفة خاصة على السلطة التنفيذية، التي يجب أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة للاضطلاع بإصلاح جدي للقوانين والعمليات الانتخابية في كمبوديا. وقد بذل البلد جهوداً كبيرة تتوخى إجراء انتخابات تفي بالمعايير الدولية. وبوصف كمبوديا بلداً صدق على العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ويتولى حالياً رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ينبغي عليها أن تطمح إلى أن تكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة عندما يتعلق الأمر بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وينبغي أن تفعل ما هو أفضل من العديد من الدول التي لا تزال الديمقراطية وليدة فيها. ولذلك يرغب المقرر الخاص في أن يوجه انتباه الحكومة إلى المسائل التالية التي يجب معالجتها في الفترة التي تسبق تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية المقرر عقده في تموز/ يوليه ٢٠١٣.

سابعاً- التوصيات

٦٥- ينبغي أن يكون للجنة الوطنية للانتخابات مركزاً مستقلاً وقائماً بذاته في الهيكل الدستوري والقانوني لكمبوديا، وأن يكون لها ميزانيتها المستقلة التي يخصصها البرلمان. وينبغي اختيار رئيس اللجنة وأعضائها من بين مجموعة من كبار القضاة المتقاعدين والأعضاء الكبار والبارزين في نقابة المحامين الكمبودية وكبار أساتذة القانون والسياسة والإدارة العامة.

٦٦- ويجب أن يكون هناك توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الرئيسية الممثلة في البرلمان على تعيين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان الانتخابية الإقليمية.

٦٧- وينبغي أن تشرع الحكومة في عملية لتعديل المادة ١٣(٢) (جديدة) من القانون المتعلق باللجنة الوطنية للانتخابات والمواد الأخرى ذات الصلة لضمان وجود تمثيل متوازن لجميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية ضمن تكوين الهيئات الانتخابية على جميع المستويات.

٦٨- وينبغي تعيين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان الانتخابية الإقليمية لمدة محددة وضمان عملهم لكامل مدة خدمتهم. وينبغي منعهم من تولي مناصب في الأحزاب السياسية أثناء مدة ولايتهم وحتى سنتين بعد انتهائها.

٦٩- واستعرض المقرر الخاص آلية تسوية النزاعات الانتخابية، ويرى أنه ينبغي تحسينها. وفي الوقت الحالي، فإن المسؤولين عن الانتخابات أنفسهم مخولون مهمة حل النزاعات الأولية المتعلقة بالانتخابات. ولزيادة ثقة جميع الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، هناك حاجة إلى تعديل القانون وإنشاء مؤسسة أخرى، مثل محكمة خاصة بالانتخابات أو محكمة انتخابات داخل الهيكل القضائي في كمبوديا أو محكمة خاصة للانتخابات داخل المجلس الدستوري الوطني لتسوية النزاعات المتعلقة بالانتخابات، بدلاً من اللجوء إلى لجنة الانتخابات الوطنية نفسها للقيام بذلك.

٧٠- وينبغي أن يكون لجميع الأحزاب السياسية الرئيسية حق الوصول العادل والمتساوي إلى وسائل الإعلام لنقل رسائلها إلى الناخبين. وينبغي أن يشتمل ذلك على فرصة بث رسائلها خلال ساعات ذروة المشاهدة. ويمكن أن يتمثل السبيل لتحقيق ذلك في إنشاء لجنة مستقلة معنية بإدارة واستخدام محطات التلفزيون والإذاعة الحكومية، مما يتيح لجميع الأحزاب السياسية الرئيسية الممثلة في الجمعية الوطنية الاستفادة بصور كاملة من المحطات حتى يوم الحملة الانتخابية على قدم المساواة.

٧١- وثمة مسألة أخرى هي استخدام موارد الدولة، بما في ذلك وقت موظفي الحكومة والمركبات والمواد الحكومية من قبل أحزاب سياسية أثناء حملاتها الانتخابية. وعلى الحكومة التأكد من عدم مشاركة جميع موظفي الخدمة المدنية ورجال الشرطة والجيش في أنشطة سياسية أو استخدامهم موارد الحكومة أثناء عملهم بصفتهم الرسمية وتأكيد أن الحيادية ذات أهمية كبيرة.

٧٢- ولكي تكون الانتخابات ذات مصداقية، يجب أن تتمتع جميع أحزاب المعارضة بحرية التنظيم وإقامة حملات بدون خوف أو إعاقة. ولا تتعلق الانتخابات بيوم الاقتراع فحسب، بل أيضاً بالسياق العام لحقوق الإنسان في كمبوديا. فقد أُبلغ المقرر الخاص بحالات تحرش وترهيب لمن يحضرون الاجتماعات السياسية لأحزاب المعارضة من قبل مسؤولي الحكومة والشرطة السرية. وعليه، فإنه يجب على الحكومة ضمان تمتع أحزاب المعارضة بحرية القيام بأنشطتها السياسية بدون تحرش أو ترهيب، ليس في فترة الانتخابات فحسب، بل أيضاً في الفترة التي تسبق الانتخابات وطوال الدورة البرلمانية.

٧٣- وينبغي أن يكون هناك إجراء يتسم بقدر أكبر من الفعالية والنزاهة وعدم التمييز لتسجيل الناخبين في كمبوديا. ووفقاً لذلك، ينبغي للحكومة أن تعجل بتوفير الوثائق اللازمة وبطاقات الهوية الوطنية للخمير وجوازات السفر وغيرها من وثائق التسجيل المدني اللازمة لجميع المواطنين مقابل رسوم رمزية، وينبغي أن تسجل الناخبين باستخدام البيانات الواردة في تلك البطاقات كأساس لإعداد قائمة انتخابية جديدة.

٧٤- وينبغي أن يكون من حق أي مواطن كمبودي مؤهل للتصويت أن يطلب التسجيل لدى السلطات الانتخابية و/أو السلطات المحلية في أي وقت خلال السنة. وبعد

صدور بطاقة تحديد الهوية للشخص، ينبغي أن تكون هذه البطاقة صالحة مدى الحياة، إلا إذا حدث تغيير في الأحوال الشخصية يستدعي التعديل.

٧٥- وأوضحت انتخابات مجالس البلديات في حزيران/يونيه ٢٠١٢ استمرار وجود مشاكل تتعلق بوثائق تحديد هوية الناخبين، وخصوصاً إصدار وثائق مزورة واستخدامها (النموذج ١٠١٨ الملغى الآن). وينبغي أن تستعرض اللجنة الوطنية للانتخابات عملية إصدار هذه الوثائق لضمان عدم إساءة استخدام النظام من قبل الأحزاب السياسية لصالحها وعدم وجود مخالفات انتخابية.

٧٦- وينبغي أن تضع اللجنة الوطنية للانتخابات تدابير خاصة لضمان عدم استبعاد من لا مأوى لهم أو الذين طردوا مؤخراً من أراضيهم من الانتخابات القادمة.

٧٧- ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ينبغي أن تكون البيئة السياسية برمتها حرة ومواتية لممارسة الحقوق والحريات المكفولة في الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها كمبوديا. ولذلك ينبغي أن تضمن الحكومة أن يكون بإمكان جميع الأشخاص ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

٧٨- وينبغي أن تكون العملية الانتخابية، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين وطريقة معالجة النزاعات الانتخابية شفافة وأن تتوافق مع المعايير الدولية. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعلن اللجنة الوطنية للانتخابات عن أسماء موظفي عملية الاقتراع وأن تتيح قائمة الناخبين للمرشحين من جميع الأحزاب السياسية، بناء على طلبهم، بما يمنحهم فرصة الطعن في إدراج أسماء بالقائمة عن طريق الاحتيال.

٧٩- وينبغي للجنة الوطنية للانتخابات أن تعين مديري عملية الانتخاب من المهنيين ليحلوا محل رؤساء القرى أثناء تسجيل الناخبين ويوم الانتخاب، وأن تضع جميع مسؤولي انتخابات مجالس البلديات وعملياتها تحت آليتها الإشرافية الأكثر صرامة.

٨٠- وينبغي تعديل القانون الحالي، الذي يقتضي أن يكون الشخص الذي يخوض الانتخابات مرشحاً عن حزب سياسي، بحيث يكون من الممكن للمرشحين المستقلين الترشح في الانتخابات الوطنية.

٨١- وبما أن كمبوديا تسمح بازدواج الجنسية، ينبغي أن تمكن اللجنة الوطنية للانتخابات الكمبوديين الذين يعيشون في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت، على الأقل في البلدان التي يوجد فيها تمثيل دبلوماسي و/أو قنصلي لكمبوديا، مثلما تفعل العديد من البلدان الأخرى.

٨٢- وأخيراً، فإن المقرر الخاص على علم بحالة سام رينسي، زعيم حزب سام رينسي، الذي أدين بتهم يزعم أنها ذات دوافع سياسية. وينبغي التوصل إلى حل سياسي لتمكينه، باعتباره زعيم المعارضة، من أن يلعب دوراً كاملاً في الحياة السياسية الكمبودية. ويرى

المقرر الخاص أن بذل جهود متضافرة من قبل الأحزاب الحاكمة والمعارضة من أجل تحقيق المصالحة يصب في مصلحة التحول الديمقراطي الأقوى والأعمق في كمبوديا. وينطبق ذلك بصفة خاصة في الفترة التي تسبق انتخابات الجمعية الوطنية. ومن أجل تحقيق السلام والرخاء في الأجل الطويل في كمبوديا، ينبغي أن تكون هناك فرص متكافئة لجميع الأحزاب السياسية لتتنافس على قدم المساواة. ويجب أن يثق الناس في نظام الحكم في البلد وفي الانتخابات الدورية، التي تشكل صميم الديمقراطية.